

An Analytical Study Of The Concept Of The Digital Economy And The Prospects For Its Development In Algeria - A Reading Of The Arab Digital Economy Index

Azzaoui Mohammed ¹, Brouki Abderrahmane ²,

¹ University of Adrar, Algeria, azzaoui.mohammed@univ-adrar.edu.dz.

² University of Adrar, Algeria, abrouki@univ-adrar.edu.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:28/04/2024

Accepted:06/07/2024

Online:30/05/2025

Keywords:

The digital economy

Arab Digital Economy

Index

Algeria

JEL Code: L86, M2,

O33

ABSTRACT

This study aims to address the topic of the concept of digital economy and its development prospects in Algeria by reviewing the historical evolution of the digital economy concept and its components, highlighting the main differences between the digital economy and the traditional economy. It also presents the current situation of the digital economy in Algeria and its development prospects by reviewing the outputs of the Arab Digital Economy Index for the years 2018, 2020, and 2022, which concern Algeria.

We relied on the descriptive-analytical method that suits the subject, and one of the most important results and recommendations reached is that the Algerian government should establish a clear strategic agenda to achieve a real digital economy in Algeria with international standards, through concerted efforts across all public and private sectors, accelerating digitization, especially in public services.

دراسة تحليلية لمفهوم الاقتصاد الرقمي وآفاق تطويره في الجزائر - قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

عزاوي محمد ¹، بروكي عبد الرحمان ²

¹ مؤسسة جامعة العقيد أحمد درابعية أدرار، الجزائر، azzaoui.mohammed@univ-adrar.edu.dz

² مؤسسة جامعة العقيد أحمد درابعية أدرار، الجزائر، abrouki@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2024/04/28

تاريخ القبول: 2024/07/06

تاريخ النشر: 2025/05/30

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد الرقمي

مؤشر الاقتصاد الرقمي

العربي

الجزائر

JEL Code:L86, M2,

O33

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى تناول موضوع مفهوم الاقتصاد الرقمي وآفاق تطويره في الجزائر من خلال استعراض التطور التاريخي لمفهوم الاقتصاد الرقمي والعناصر المكونة له مع ابراز لأهم الفروقات بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي، وكذا عرض لواقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر وآفاق تطويره من خلال استعراض لمخرجات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2018 و2020 و2022 والذي يخص الجزائر.

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الموضوع ومن أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها هو أنه يجب على الحكومة الجزائرية وضع اجندة بمعالم واضحة ذات طابع استراتيجي للوصول الى اقتصاد رقمي حقيقي في الجزائر بمعايير عالمية، وذلك بتضافر الجهود على مستوى كافة قطاعات الدولة العامة منه والخاصة، مع تسريع لوتيرة الرقمنة لاسيما الخدمة العمومية منها.

1. مقدمة:

إن الإنفتاح الرقمي التي يشهدها العالم في وقتنا الحالي وما تولد عنه من تطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بدأ بالذكاء الاصطناعي؛ وانترنت الأشياء؛ والتحول الرقمي؛ والبيانات الضخمة؛ والروبوتات؛ والبلوك تشين وغيرها، خلقت واقعا جديدا وأتاحت فرص استغللتها الدول المتقدمة لزيادة رفاهية مجتمعاتها، وفي نفس الوقت زادة من الفجوة الرقمية بينها وبين دول العالم المتخلفة.

يعتبر الاقتصاد الرقمي أحد مخرجات هذه الثورة التكنولوجية التي استغللتها الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عالي من الكفاءة والأداء في اقتصاداتها وساهمت في تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، لذى كان لزاما على الدول النامية مثل الجزائر الدخول الى هذا العالم الرقمي واستغلال الفرص التي يوفرها من أجل تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها لمواطن الجزائري.

إن اعتماد آليات الاقتصاد الرقمي في الجزائر يعد أمراً ضرورياً خاصة بعد جائحة كورونا 19 وما تسببت فيه من اغلاق كلي للبلاد، حيث يعد تفعيل التجارة الالكترونية، ورقمنة الخدمات العامة واستحداث الحكومة الرقمية وصناعة بنية تحتية رقمية قوية وأمنة وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالاقتصاد الرقمي من الأولويات التي يجب على الدولة الجزائرية توفيرها والعناية بها لدخول الى هذا الميدان الواعد.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على النقاط التالية

- تحديد التأصيل النظري والمفاهيمي للإقتصاد الرقمي.
- عرض لتطور التاريخي لمفهوم الاقتصاد الرقمي.
- استعراض الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي.
- الوقوف على مستوى الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال عرض لمخرجات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

أهمية الدراسة

مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي وما تفرزه الثورة الصناعية الرابعة، أصبح من المهم جدا أن نعرف ما إذا كانت الجزائر جاهزة لتحول والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد من أجل تقليص الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة من جهة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وعليه تظهر أهمية هذه الدراسة في تحديد مدى استعداد الجزائر لتوجه نحو تبني فكرة الاقتصاد الرقمي، والوقوف على الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الجزائري من خلال عرض مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، وتقييم مدى فاعلية الاقتصاد الرقمي في تدارك الأوضاع الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتحسينها في الجزائر.

الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ماذا يقصد بالاقتصاد الرقمي وكيف يمكن للجزائر الاستفادة منه؟** ولمعالجة الإشكالية الرئيسية وتبسيطها يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الاقتصاد الرقمي؟

• كيف يمكن للجزائر الاستفادة من الفرص التي يمنحها الاقتصاد الرقمي؟

• ما هو ترتيب الجزائر عربيا في اعتماد الاقتصاد الرقمي؟

منهجية الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث تم اعتماد المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع و المقالات العلمية والكتب والمذكرات وغيرها، والمنهج التحليلي من خلال استعراض وتحليل المعطيات التي يوفرها مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي حول الجزائر.

دراسات سابقة

• دراسة (محمد الطيب وآخرون، 2018) بعنوان: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر "دراسة تحليلية لقطاع

تكنولوجيا المعلومات والاتصال"

حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وآفاقه كخيار استراتيجي للمضي قدما إلى الاقتصاد الرقمي، عن طريق تحليل مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، وبالاغتماد على المنهج التحليلي خلصت الدراسة الى ضرورة وضع استراتيجية حقيقية للوصول الى اقتصاد رقمي بمعايير عالمية وتقليل الفجوة الرقمية في الاقتصاد الجزائري، ومن أهم التوصيات التي خلصت اليها الدراسة ضرورة وضع خطة استراتيجية للتوجه نحو أنترنت الأشياء " Internet des Objets " ، و الاسراع في تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية بكل جوانبها مع فتح قطاع الاتصالات للاستثمار من خلال تشجيع انشاء مؤسسات خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، وكذا ضبط وإعادة هيكلة التشريعات التي تسيير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر بما يتوافق مع السوق العالمية للاتصالات.

• دراسة (شنيني & سيد أعر، 2021) بعنوان: واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر

تناول هذه الدراسة موضوع واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر، وذلك من خلال التطرف لمفهوم الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، ثم بعدها شرح لواقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر - كما أن ما فرضه مرض فيروس كورونا على العالم - من ضروري استعمل الانترنت مع الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بموضوع المؤسسات الناشئة إلا أن مؤشرات الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر تبقى غير جيدة وتحتل فيها الجزائر مراتب متدنية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي المالي والقانوني في الجزائر لمواكبة التعاملات الرقمية الجديدة، وكذا الإستعانة بخبراء عالميين ومؤسسات دولية ناجحة لتطوير الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مع دعم تكنولوجيا المعلومات من خلال تسهيل التشريعات التنظيمية وتوفير التمويلات اللازمة للمستثمرين في القطاع الرقمي، وإنشاء حاضنات أعمال للوصول إلى مؤسسات ناشئة بمعايير عالمية.

• دراسة (Hayoula & Abbad, 2024) بعنوان:

The Digital Economy and Its Role in Enhancing Human Development Indicators in

Algeria

حاولت هذه الورقة البحثية التركيز على ثلاثة محاور اعتبرتها رئيسية للانتقال من الاقتصاد السلعي الخدمي إلى الاقتصاد الرقمي؛ المحور الاول التطور التكنولوجي القائم على نظام المعلومات والاتصالات، المحور الثاني هو

المحور الاقتصادي حيث أصبحت كل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات الإدارية تعتمد وبشكل كبير على المعرفة الرقمية، والمحور الثالث هو المحور الاجتماعي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى إيصال المعرفة الرقمية لكل فئات المجتمع باختلاف مستوياتهم الاجتماعية، حيث يركز الاقتصاد الرقمي بالدرجة الأولى على المعرفة الناتجة عن التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو أن التحول للاقتصاد الرقمي أصبح ضروريا بسبب العولمة المالية والاقتصادية، كما أن الاقتصاد الرقمي أصبح يؤثر على كافة جوانب المجتمع بما في ذلك الموارد البشرية، ولقد سعت الجزائر إلى تحقيق معدلات عالية في مؤشر التنمية البشرية من خلال الرقمنة التدريجية مستفيدة من برامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة.

• **دراسة (زيشي & عبد الله بن سلوى، 2024) بعنوان:** دراسة لواقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية تهدف هذه الدراسة لإبراز واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية من خلال دراسة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022، ودور هذا النوع من الاقتصاد في تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمعات العربية وبناء مجتمعات ذكية بالإضافة إلى تسهيل التواصل والاندماج الاجتماعي، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل وصف موضوع الدراسة وتحليل المعطيات المتوفرة عنه، وتوصلت الدراسة إلى أن دول الخليج هي القائمة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي وعلى رأسهم الإمارات التي تؤكد مكانتها في العالم الرقمي، بالإضافة إلى أن الدول العربية لديها ميزات تسمح لها بمواكبة التحول الرقمي نتيجة الانتشار الواسع الذي تشهده في استخدام الإنترنت والتطبيقات الحديثة والهواتف الذكية.

II. الجانب النظري

1. التطور التاريخي للاقتصاد الرقمي

بداية فإن الاقتصاد الرقمي لم يظهر فجأة بهذا المصطلح وإن ما جاء نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي الإداري وتعود أصوله إلى "اقتصاد المعرفة" الذي ذكره أول مرة العالم الاسترالي "ماكلوب" سنة 1962 ، وهو اقتصاد يقوم على استخدام المعرفة والمهارات والابتكار كمصادر استراتيجية لخلق الميزة التنافسية، وبعدها جاء العالم الاقتصادي "بورات" بتسمية "اقتصاد المعلومات" وهو يدل على استخدام المعلوماتية كمورد من موارد الإنتاج في القطاعات الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، كما ظهر في سنة 1992 تسمية "الطريق السريع للمعلومة" حيث أول من استخدم هذا المصطلح نائب رئيس أمريكا "Al Gore" ويقصد به وضع البنية التحتية للمعلومات في متناول الأمريكيين في كل زمان ومكان وبسرعة منخفضة بعد ما كانت الإنترنت للاستخدامات العسكرية فقط-وظهر مصطلح "الاقتصاد الرقمي" تحديدا سنة 1995 في كتاب من تأليف مدير الأعمال الاستراتيجية الكندي "Don tapscott" ويحمل الكتاب عنوان "The digital economy : promise and peril the age of networked intelligence" وهذه نتيجة طبيعية لتعميم استخدام الإنترنت في العالم، الذي بدأت بانتشاره الفعلي في بداية التسعينات، وقد عرفه مكتب الإحصاء الاسترالي بأنه "الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية الاجتماعية" ويعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على الإنترنت، ومن أهم أدواره في العملية الاقتصادية تحقيق الكفاءة الإنتاجية في عملية الإنتاج وتخزين المعارف.(بركان، 2023، ص 259-260)

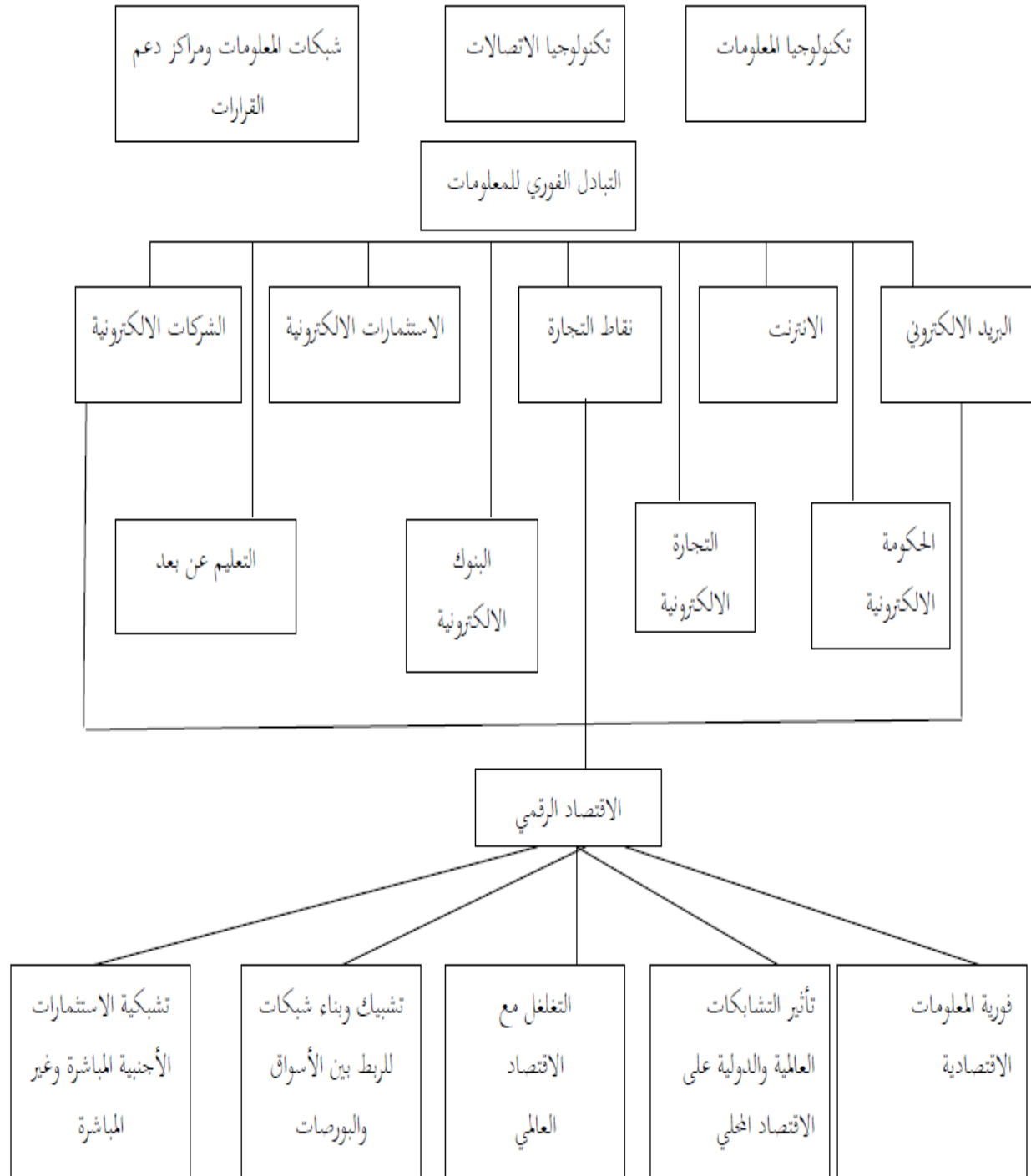
2. تعريف الاقتصاد الرقمي

- يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه ذلك الاقتصاد الجديد القائم على استخدام مخرجات التكنولوجيا الرقمية Technology Based Digital والمتمثلة في شبكات الاتصالات الرقمية والتي تشتمل على كل من الشبكة الدولية للمعلومات " الإنترنت " والشبكات الداخلية للمعلومات " الإنترنت"، وكذلك على الحاسبات الآلية والبرامج الالكترونية وكل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا يعرفه عديد الباحثين باسم اقتصاد الإنترنت The Internet Economy، أو الاقتصاد الشبكي The Web Economy. ولقد أشار إليه شوارتز سنة 1997 بمصطلح Webonomics والذي رأى أنه فكر اقتصادي يشتمل على قواعد عمل جديدة، وأشكال جديدة للمعاملات المستخدمة وسلوكيات جديدة للمستهلكين تتناسب مع عالم يقوم على المعرفة والابتكار، كذلك يطلق عليه اقتصاد المعلومات Information Economy، أو اقتصاد المعرفة Knowledge Economy، وعليه يلاحظ أن الاقتصاد الرقمي يعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيا الرقمية التي تستخدم في إنتاج معارف جديدة من خلال توفيرها لعامل الإبداع والابتكار كأحد الركائز لتحقيق مفهوم الاقتصاد الرقمي (Kehal & Singh, 2005, p 2)
- كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" الاقتصاد الرقمي: بأنه ذلك النشاط الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية، أو التي يتم تعزيزها بشكل كبير من خلال استخدام المدخلات الرقمية، بما في ذلك التقنيات الرقمية والبنية التحتية الرقمية والخدمات والبيانات الرقمية، ويشير إلى جميع المنتجين والمستهلكين بما في ذلك الحكومة وجميع الذين يستخدمون هذه المدخلات الرقمية في انشطتهم الاقتصادية. (شيني & سيد أعر، 2021، ص. 2)

3. عناصر الاقتصاد الرقمي

توجد عدت عوامل مختلفة تتفاعل فيما بينها لتشكل عناصر الاقتصاد الرقمي يمكن تلخيصها في الشكل التالي

الشكل -1- عناصر الاقتصاد الرقمي



المصدر: صراع كريمة، واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، (صراع، 2014، ص 30)

4. فرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي يمثلان نموذجين مختلفين للنشاط الاقتصادي، حيث يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على التكنولوجيا والإنترنت لإجراء المعاملات وتبادل البيانات والمعلومات، في حين يتسم الاقتصاد التقليدي بالتركيز على الإنتاج المادي والعمليات اليدوية والسجلات الورقية، هذا الجدول يلخص أهم الفروق بين الاقتصاديين.

الجدول رقم 1- فرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الأسواق	مستقرة	حركية
حدود المنافسة	قومية	عالمية
البنية	تصنيعية في جوهرها	خدمية/معلوماتية في جوهرها
مصدر القيمة	مواد خام، ورأس مال طبيعي	رأس مال إنساني واجتماعي
تنظيم الإنتاج	إنتاج كبير	إنتاج مرن
هدف المنافسة	محلي	عالمي
المحرك التقني الرئيسي	الميكنة	الرقمية
مصدر الميزة التنافسية	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الابتكار، الجودة والقدرة على التكيف
أهمية الأبحاث / الابتكار	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات الأخرى	أداء منفرد	تعاون، وتفوق
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز إلى السوق
تغيرات السوق	بطيئة وخطية	سريعة لا يمكن التنبؤ بها

المصدر: بطاهر بخته، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه - فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر -، (بطاهر، 2020، ص 149)

5. خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي ومن أهمها ما يلي: (نغموشي، 2024، ص ص. 66-67)

- يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإنترنت (تكنولوجيا الحاسوب)، الاتصالات، الشبكات، والتكنولوجيا الخلوية مما يعني أن إمكانية التكنولوجيا هي التي تلعب الدور الأساسي في بزوغ وتطوير الاقتصاد الرقمي
- إن الميزة التنافسية في الاقتصاد القائم على المعرفة لم تعد تعتمد على مفاهيم الإنتاج المكثف والتسويق المكثف والتوزيع المكثف والسياسات الموحدة، وذلك لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك والبحث عن إنتاج أشياء جديدة وخدمات مصممة خصيصا لاحتياجات ورغبات المستهلكين.
- تستبدل الخدمات وعمليات البيع التقليدية بالتجارة الإلكترونية، وعليه ستتغير مجالات التوظيف من التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، مما يجعل الحاجة للتعلم مدى الحياة للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء في الوظيفة أمرا إلزاميا.
- تنقل فاعلية القوانين والتشريعات الحالية (النظام القانوني والمصرف التجاري) في عصر الاقتصاد الرقمي، لذا لابد من التفكير الجاد في إقرار مجموعة من القوانين المحدثة للتعامل مع تلك المتغيرات.
- فيما يخص العقود الإلكترونية فإن عملية نقل القيمة تتم عن طريق وسائل إلكترونية ولتوفير قدر معقول من الطمأنينة للأفراد أثناء قيامهم بتلك الأشكال من المعاملات لابد من توفير قدر معين من الضمانات ليتمكن الأفراد من طرح ثقتهم في الوسائل التي ستمكنهم من القيام بأنشطتهم الاقتصادية وإتمام معاملاتهم التجارية بسهولة لا سابق لها.
- سوق العمل لم يعد محصورا داخل بلد بعينه حيث أوجدت الإنترنت إقتصادا بلا حدود، وأصبحت الدول الناهضة حديثا تتحدى العمالة الصناعية في الوصول إلى المستهلكين، والحصول على حصة من السوق في كل مكان من العالم، ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فقط، ولكن الزمان أيضا فقد أصبح إيقاع العمل مستمرا على مدار الساعة.
- تشغيل أنشطة إقتصادية ومشاريع من خلال الإنترنت، حيث تصبح المعلومات والأنشطة الإقتصادية ممكنة دون الحاجة إلى التحريك الفعلي سواء للأفراد أو الأموال.
- تدفعنا الشبكة العنكبوتية نحو ثورة الخدمة الذاتية، وكذلك تقنية الذكاء الاصطناعي التي توفر بيئة يستطيع فيها المستهلكون مساعدة أنفسهم بفعالية دون التفاعل مع البشر.
- يساهم الاقتصاد الرقمي في معرفة أثر الإقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الإقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في اقتراح الحلول المثالية والعملية.
- يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة مع إمكانية التحقق من صحتها، تساهم هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الإستثمارية بدقة.
- سهولة وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات عن طريق الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات.

6. مرتكزات الاقتصاد الرقمي

يقوم مفهوم الاقتصاد الرقمي على مجموعة من المرتكزات الواجب توفرها من أجل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي من أهمها: (حميل، 2023، ص ص. 18-19)

- **البنية التحتية الأساسية:** لا يمكن بناء اقتصاد رقمي دون توفر البنية التحتية الأساسية من طرقات، كهرباء، موانئ، مطارات،.... إلخ فمن شأن هذه العناصر تعزيز قوة الاقتصاد.
- **البنية التقنية:** تتمثل في سرعة تدفق الانترنت، ربط بشبكات الانترنت، كفاءة معاملي شرائح الهواتف النقالة، تعميم توصيل شبكات الانترنت والألياف البصرية لكل المواطنين....؛
- **البيئة المشجعة:** أي وجود سياسات عامة مشجعة على الاستثمار في المجال التقني والرقمي؛
- **وجود التقنية والتكنولوجيا:** وذلك من خلال توفير الأمن السيبراني، الحوسبة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الضخمة....؛
- **المورد البشري:** إعداد كفاءات ابتداء من المدارس العامة وخرجي الجامعات وتأهيلهم للاندماج والإبداع في مجال الاقتصاد الرقمي.

7. الإنترنت كأحد الدعام الرئيسة في الاقتصاد الرقمي

أصبحت شبكة الإنترنت هي العصب الأساس الذي تقوم عليه جميع المعاملات في العصر الرقمي، كما تُعد شبكة الإنترنت من أهم الوسائل الآلية في مجال تبادل المعلومات وإتمام العمليات والمعاملات التجارية، حيث توفر شبكة الإنترنت العديد من المزايا والتي أثرت كثيرا على أساليب إدارة الاقتصاد الدولي والمحلي، إن الاقتصاد الرقمي والإنترنت مترابطان بشكل وثيق حيث يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل أساسي على التكنولوجيات الرقمية والإنترنت في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، تساهم الإنترنت في تحسين القدرة التنافسية لكل القطاعات المختلفة ويوفر فرصا جديدة في مجال الأعمال من خلال تحسن نوعية والخدمات المقدمة، ويطور المشاريع، وبتيح سبلا جديدة للوصول إلى الأسواق الخارجية، كما يعزز الاقتصاد الرقمي النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تطبيق التكنولوجيات الرقمية في الإنتاج والتجارة وكل الاستخدام والمختلفة، وبالتالي فهي تؤثر بشكل إيجابي على حياة الفرد والأسرة والمجتمع بأسره. (فوزي، 2017، ص. 169)

من جهة أخرى مسح ظهور الإنترنت بخلق مصادر دخل مختلفة حيث أصبحت المواقع الإلكترونية في حد ذاتها تمثل مؤسسات اقتصادية تقدم خدمات متنوعة كتقديم دروس مسجلة وتكوينات عن بعد كتقديم الأخبار، الإعلانات الإشهار... وغيرها وتتقاضى عليها مداخل مادية، وبذلك سمحت بخلق نوع جديد من الوظائف يقوم أصحابها أساسا بإنتاج وتجهيز المعلومات وتوزيعها وبتثا وهو ما يطلق عليهم *internet workers*، وهي فئة تمارس نشاطها دون قيود جغرافية أو زمانية ولم يعد العمل يقتصر على المكتب بل يمكن لأي شخص ممارسة نشاطه الرحبي من منزله وفي أي وقت، فمثال حسب بعض الإحصائيات بلغ مداخل موقع الفيس بوك 230 دولار أمريكي في الثانية، أي 13800 في دقيقة، أكثر من 800 ألف دولار أمريكي في ساعة، وقرابة 20 مليون أمريكي في اليوم، في حين أن

شركة جوجل الأمريكية تحقق الأرباح من الإعلانات المرتبط بخدمات البحث على الإنترنت، والبريد الإلكتروني في اليوم بأكثر من 161 مليون دولار، وهناك الكثير من الشركات التي تحقق مبالغ خيالية خلال اليوم الواحد فقط (بطاهر، 2020، ص 146)

III. قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

1. لمحة عن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

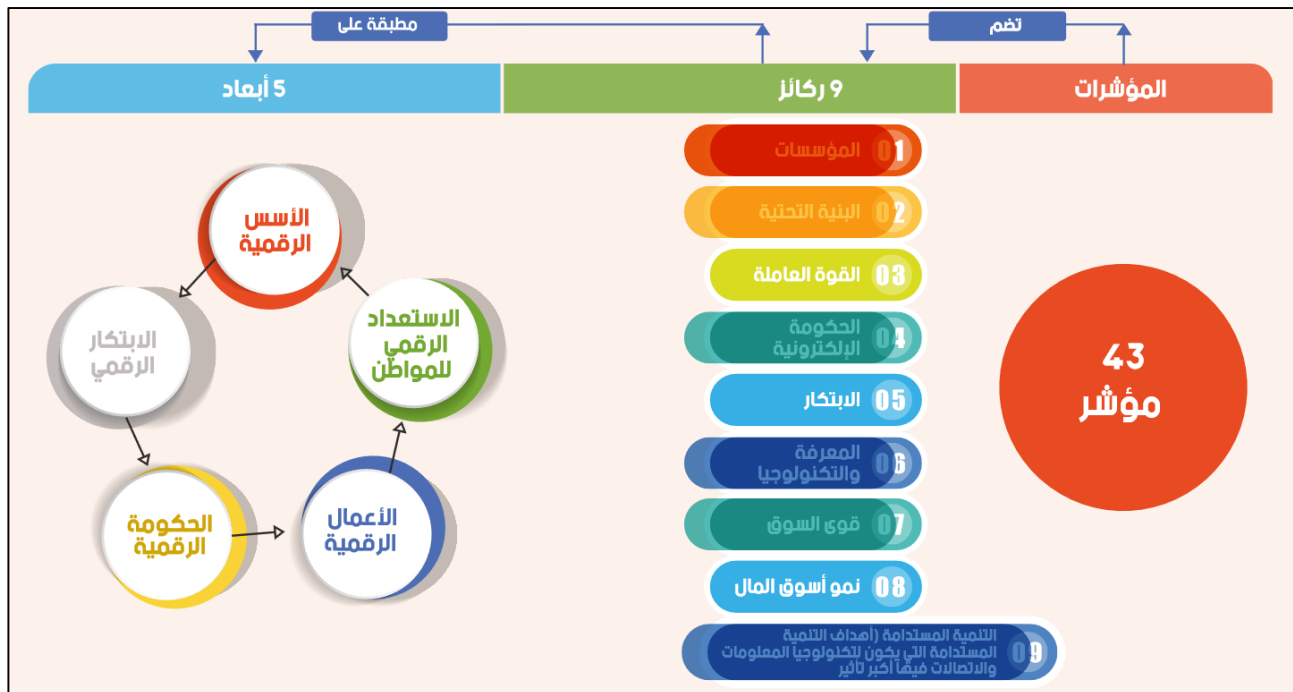
يقوم المؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بقياس ماذا فعالية عملية التحول الرقمي في الدول العربية ويحدد اتجاهات وأنماط تطوير الأداء الحكومي العربي، ويتكون تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي من قسمين؛ قسم التحليلي وقسم تفصيلي لعرض البيانات ومعرفة درجة التحول الرقمي في كل دول عربية وعرض صورة مفصلة عن وضع وترتيب كل دولة وفقا لركائز التسعة المكونة لهذا المؤشر.

ويعتمد الإطار المنهجي لجمع وتقييم بيانات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الدول العربية على سلسلة من التقارير العالمية والمصادر الموثوقة مثل تقرير مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير استبيان الحكومات الإلكترونية للأمم المتحدة، وتقرير مؤشر الابتكار العالمي في جامعة كورنيل، وتقرير سهولة ممارسة الأعمال من البنك الدولي، وتقرير أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأخيرا تقرير مؤشر الجاهزية الشبكية الصادر عن معهد بورتولانس. (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، ص 42)

2. نموذج التقرير

يقوم نموذج التقرير الخاص بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على مجموعة من الركائز والمؤشرات تنعكس وتفسر الأبعاد الاستراتيجية والتي يرى الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي أنها ضرورية حتى تنجح الدول العربية في الدخول الى الاقتصاد الرقمي، وتضم 9 ركائز وهي المؤسسات؛ البنية التحتية؛ القوى العاملة؛ الحكومة الرقمية؛ الابتكار؛ المعرفة والتكنولوجيا؛ قوى السوق؛ نمو سوق المال؛ التنمية المستدامة، وتتكون كل ركيزة من ثلاثة الى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشر، من أجل تحقيق 5 أبعاد استراتيجية وهي الأسس الرقمي؛ الابتكار الرقمي؛ الحكومة الرقمية؛ الأعمال الرقمية؛ الاستعداد الرقمي للمواطن، ويوضح الشكل التالي النموذج الخاص بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

الشكل رقم 2- الأبعاد الاستراتيجية للتقرير والمؤشرات الأساسية



المصدر: المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2022، (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، ص 51)

3. عرض لبعض الإحصائيات حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر

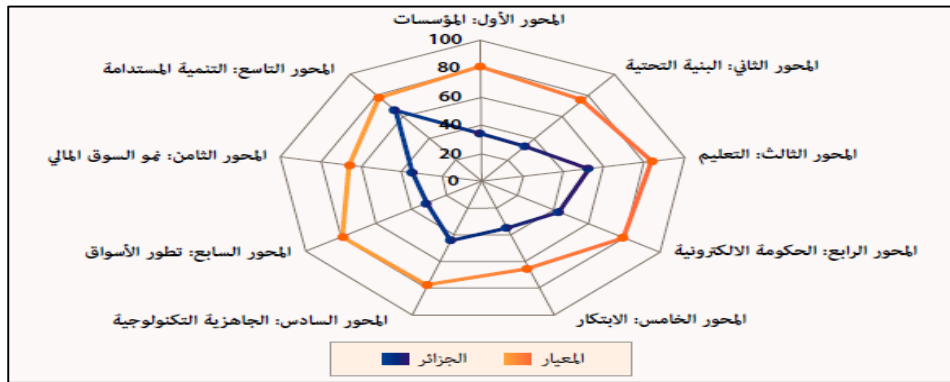
تم جمع هذه الإحصائيات من خلال الاطلاع على النسخ الثلاثة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2018، 2020، 2022 ومحاولة تجميعها وتفسيرها لإعطاء صورة حقيقية عن المستوى الذي يعبر عن الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مع العلم أنه تم الاقتصار على بعض البيانات فقط لإعطاء مثال وصورة لما هو عليه الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 1: الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي في الجزائر

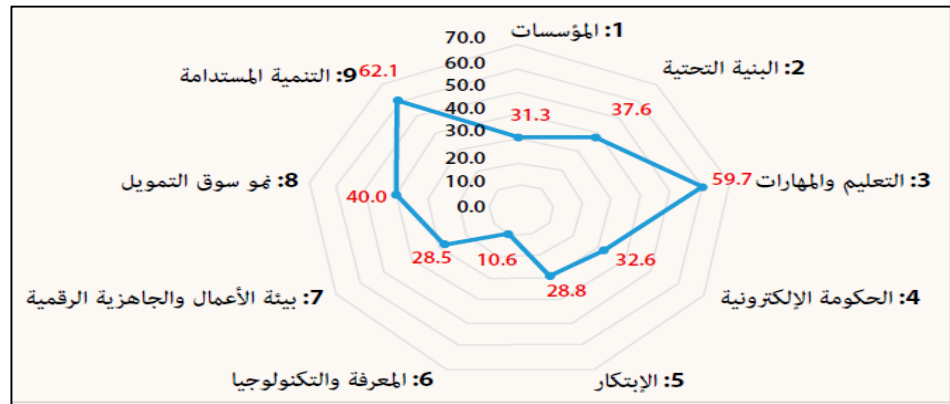
مخرجات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2022			مخرجات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020			مخرجات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2018			المعاملات المكونة للمؤشر
النسبة المئوية	الريبة على المستوى العربي	قيمة المعامل	النسبة المئوية	الريبة على المستوى العربي	قيمة المعامل	النسبة المئوية	الريبة على المستوى العربي	قيمة المعامل	
حصلت الجزائر على المرتبة 12 في المؤشر العام بنسبة 46.55	12	50.15	حصلت الجزائر على المرتبة 12 في المؤشر العام بنسبة 35.50	11	31.31	حصلت الجزائر على المرتبة 12 في المؤشر العام بنسبة 41.40	12	33.98	المؤسسات
	8	42.33		10	37.63		11	32.45	البنية التحتية
	9	57.86		9	59.70		10	52.29	التعليم والمهارات
	11	51.73		12	32.62		11	42.27	الحكومة الرقمية
	12	43.54		13	28.82		12	34.72	الابتكار
	12	14.05		15	10.58		12	44.39	المعرفة والتكنولوجيا
	12	28.33		12	28.47		13	31.63	تطور بيئة الاعمال
	12	59.23		12	40.04		14	35.00	نمو السوق المالي
	7	71.71		8	62.05		7	65.87	التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2018 و 2020 و 2022.

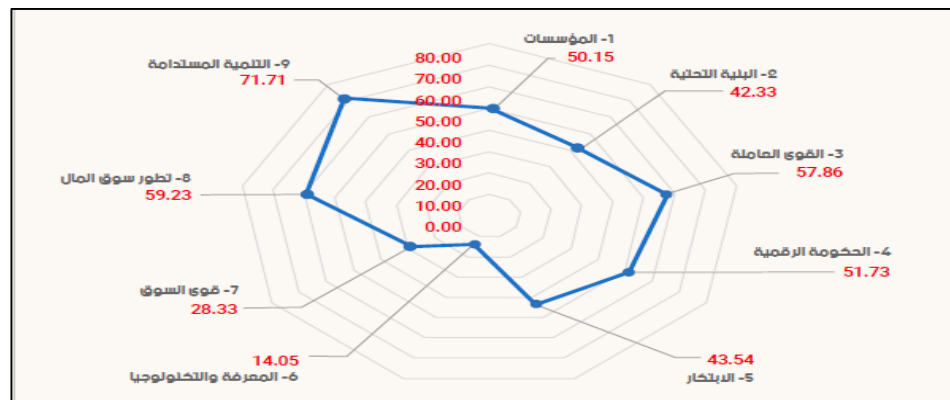
شكل الأداء العام لسنة 2018



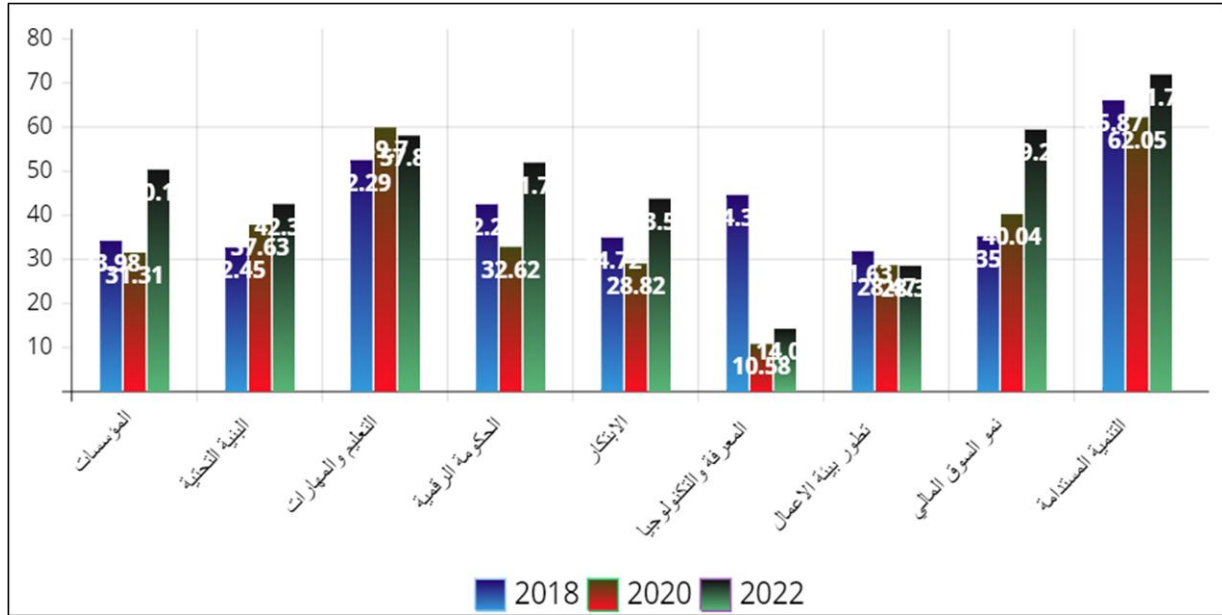
شكل الأداء العام لسنة 2020



شكل الأداء العام لسنة 2022



الشكل رقم 3- تطور الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 1-

4. تحليل البيانات

يعبر الجدول أعلاه من أهم المرتكزات التي تعكس مستوى الاقتصاد الرقمي في الجزائر حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي حيث نلاحظ من خلاله أنه في عام 2018، كانت قيمة المعامل للبنية التحتية في الجزائر 32.45 وفي عام 2020، ارتفعت قيمة المعامل إلى 37.63. لتصل في آخر تقرير إلى 42.33 يُظهر هذا استمرار التحسن في البنية التحتية باعتبارها ركيزة أساسية تعكس قوة التواصل وأمن المعلومات في أي دولة، كما أن كل من مؤشر المؤسسات ومؤشر نمو السوق المالي ومؤشر التنمية المستدامة وعلى مدار السنوات الثلاثة لهذا المؤشر حققت تطور متزايد بشكل تصاعدي في النسب مع اختلاف ترتيبها على المستوى العربي، حيث يرجع هذا النمو الى ما افترضته وفرضته جائحة كورونا 19 من خلال اعتماد الرقمنة في المؤسسات الجزائرية وفي السواق المعاملات التجارية الداخلية والدولية. انعكس الرقمنة التي تبنتها الدولة الجزائرية من خلال سياسات حكوماتها المتعاقبة على المجال التعليمي وذلك بإدخال التكنولوجيا في العملية التعليمية، وهو ما يظهر جليا في تحسن ترتيب الجزائر عريبا من تقرير المؤشر لسنة 2018 و 2022، وهو نفسه في عامل الابتكار حيث انتقلت النسبة المئوية لمعامل الابتكار من 34.72 في سنة 2018 الى 43.54 في سنة 2022، وهو تقريبا نفس التحسن في معامل تطوير بنية الاعمال حيث حافظت الجزائر على المرتبة 12 عريبا في آخر تقريرين للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

تعد الحكومة الرقمية من أهم الإنجازات التي يلمسها المواطن الجزائري بإدخال الرقمنة في جميع العمليات الادارية مما سهل على المواطنين استغلال الخدمات التي تقدمها الدولة الجزائرية، وهو ما تعكسه النسبة المئوية للخدمات الحكومة

الرقمية بين تقرير سنة 2018 و2022 حيث انتقلت من النسبة 42.27 الى 51.73 لمجموع الخدمات العمومية، أي أكثر من النصف من هذه الخدمات تقدم الكترونيا وعبر منصات رقمية تابعة لدولة.

يكشف شكل الأداء العام للاقتصاد الرقمي للدولة الجزائرية في السنوات الثلاثة وبالركائز الكلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي تطورا ملحوظ في الجانب العام وهو ما يعكسه المنحنى العكسوتي، نلاحظ من خلاله اتساع المنحنى وابتعاده عن المركز وهذا يعتبر توجه إيجابي في السياسة العامة نحو الاقتصاد الرقمي، أي يشير من خلاله ويعكس الجهد الذي تبذره الدولة في توجيهها من أجل الرفع من كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري والسياسات الحكومية في المجال الرقمي، مع العلم أنه غير كافي مقارنة بالإمكانيات والفرص التي يمكن للاقتصاد الجزائري أن يستغلها لرفع من ترتيبه على المستوى العربي والعالمي في الميدان الرقمي.

من الشكل رقم 2- نلاحظ عموما أن الاقتصاد الجزائري في تطور ملحوظ من سنة الى أخرى ماعدا معامل المعرفة والتكنولوجيا التي يلاحظ تراجع قد يفسر قلة معرفة المواطن الجزائري بالتكنولوجيا الرقمية، وعموما فإن الجزائر احتلت المرتبة 12 في النسخ الثلاثة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي وهذا يعتبر مستوى مقبول لكنه لا يعبر عما يتطلع اليه المواطن الجزائري، لذا وجب تظافر الجهود من القطاعين العام والخاص لنهوض بالاقتصاد الجزائري الى مراتب تشرف الدولة وتحسن من رفاهية وحياة المجتمع الجزائري.

IV. الخاتمة

تشير نتائج مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي أن الجزائر تحتل المرتبة 12 في تقارير سنة 2018 و2020 و2022 من بين 22 دولة عربية مسها المسح وهي مرتبة متوسطة تعكس المستوى الرقمي المتواضع للدولة الجزائرية مقارنة بنسبة الاتفاق على الجانب الرقمي، حيث تنتظر الحكومة الجزائر عمل كبير في المجال الرقمي للوصول الى مستويات أفضل عربيا وقاريا وعالميا، إن استغلال الفرص التي يوفرها مجال الاقتصاد الرقمي كفيلة بالرفع من مستوى اقتصاد الدولة ورفاهية المجتمع الجزائري.

ومن أهم التوصيات التي يمكن الإشارة إليها نلخصها فيما يلي:

- وضع اجندة بمعالم واضحة ذات طابع استراتيجي للوصول الى اقتصاد رقمي حقيقي في الجزائر بمعايير عالمية.
- تطوير البنية التحتية الرقمية ونظم الاتصالات ملا يتوافق وتهيئة بيئة ملائمة محفزة للاستثمار في المجال الرقمي.
- تسريع وتيرة الرقمنة لاسيما الخدمة العمومية.
- وضع إطار تنظيمي وقانوني واضح يبين جوانب الاقتصاد الرقمي واليات تطبيقه.
- زيادة الثقافة الرقمية المواطن الجزائري وتشجيعه على استعمال المنصات الرقمية في طلب الخدمات العامة.
- إعطاء اهتمام أكبر بالمؤسسات الناشئة وخاصة المتخصصة في مجال التكنولوجيا والرقمي
- عقد شراكات مع الدول المتقدمة في مجال الرقمي واستتساخ تجارب عالمية ناجحة في ميدان الاقتصاد الرقمي.

٧. المراجع

١. باللغة العربية

١. الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي. (2022). المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2022 (سنوي رقم التقرير 978-9948-04-294-5; الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي, ص 1-154) -arab-digital-
economy.org/ae_arab-digital-economy-index
٢. بركان, ب. (2023). مقومات الإقتصاد الرقمي في الجزائر. 12(1), 256-277.
٣. بطاهر, ب. (2020). توجهات الإقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه—فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر-. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية, 3(3), 144-158.
٤. حمليل, أ. (2023). واقع ومتطلبات نجاح المؤسسات الناشئة كآلية جديدة لدعم الإقتصاد الرقمي في الجزائر-. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة, 10(1), 37-09.
٥. زيشي, ن., & عبد الله بن سلوى, ر. (2024). دراسة لواقع وتحديات الإقتصاد الرقمي في الدول العربية-. مجلة الإقتصاد والبيئة, 7(1), 74-88.
٦. شنيني, ر., & سيد أعمار, ز. (2021). واقع الإقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر. 1-13.
٧. صراع, ك. (2014). واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر [أطروحة ماجستير, جامعة وهران 2 محمد بن أحمد] <https://ds.univ-oran2.dz:8443/jspui/handle/123456789/693>
٨. فوزي, أ. (2017). مفهوم الإقتصاد الرقمي. المجلة الاجتماعية القومية, 54(3), 165-173.
٩. محمد الطيب, ر., خالد, ر., & الطاهر, ب. ع. (2018). واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر 'دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال-. <http://dspace.centre-univ-mila.dz/jspui/handle/123456789/118>
١٠. نغموشي, أ. (2024). دور الإقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر [أطروحة دكتوراء] -. <http://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/15713>

٢. باللغة الأجنبية

11. Hayoula, I., & Abbad, Z. (2024). The Digital Economy and Its Role in Enhancing Human Development Indicators in Algeria. *Journal of Strategy and Development*, 14(1), 141-159.
12. Kehal, H. S., & Singh, V. P. (2005). Digital Economy: Impacts, Influences, and Challenges. Idea Group Inc (IGI).